الفصل الأول

الحركة الإسلامية ـ العنصر الدينامى الاجتهادى فى أسسها الفكرية

د. فتحى عثمان (*)

(*) محمد فتحى عثمان :

* ولد بصعيد مصر ١٩٢٨ وتعلم فى المدارس المصرية حتى نال ليسانس وماجستير الآداب من قسم التاريخ بجامعة القاهرة، وليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية، ثم نال درجة الدكتوراه من جامعة برنستون Princeton فى الولايات المتحدة الأمريكية.
* قام بالتدريس فى جامعات متعددة بمصر والجزائر والسعودية والولايات المتحدة، كما كان أستاذًا زائرًا فى الجامعة الوطنية بكوالالمبور/ ماليزيا. وتولى رئاسة تحرير مجلة Ara bia & the Islamic world Review التى كانت تنشر فى لندن من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . وهو الآن مستشار للمركز الإسلامى لجنوب كاليفورينا بلوس إنجيلوس فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأستاذ زائر بجامعة جنوب كاليفورنيا.
* اتصل بحركة الإخوان المسلمين فى مصر ١٩٤٢ إلى أن حلت الجماعة ١٩٥٤، وله بحث منشور بالإنجليزية عنها.
* له مؤلفات منها: «الفكر الإسلامى والتطور»، «المدخل إلى التاريخ الإسلامى»، «التاريخ الإسلامى والمذهب المادى فى التفسير»، «الفكر القانونى الإسلامى بين أصول الشريعة وتراث الفقه». «الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربى والاتصال الثقافى»، «الدين للواقع»، «آراء رائدة من تراث الفكر الإسلامى»، «القيم الحضارية فى رسالة الإسلام»، «دولة الفكر التى أقامها رسول الإسلام عقب الهجرة»، «عبد الحميد بن باديس: رائد الحركة الإسلامية فى الجزائر المعاصرة».
* The contemporary Muslim world: Issues and \challenges وله صلة وثيقة بالحركات الإسلامية المعاصرة، ولا سيما فى السودان وتونس وماليزيا وباكستان.

مشكلة الحركة الإسلامية المعاصرة الكبرى هى عدم وضوح العنصر الدينامى الاجتهادى فى أسسها الفكرية، وإن وضح فى تكوينها التنظيمى ونشاطها العملى، فهى «معاصرة» من حيث قيام انتخابات لاختيار أعضاء مجلس إدارة تضطلع بها الجمعية العمومية للأعضاء ـ أيًا كان حظ هذه الانتخابات من الجدية ـ وهى معاصرة فى نشاطها العملى: تعقد المؤتمرات والندوات، وتصدر الصحف، وتستعمل الإذاعة والتليفزيون إذا أمكن، وقد تقيم مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية من مدارس ومراكز طبية، وتقدم مساعدات نقدية أو عينية، وقد تدخل الانتخابات، ولكنها فى أسسها الفكرية تتقيد غالبًا بما هو مدون فى تراثنا الفكرى، وتغفل عن خط «الاجتهاد» فى الفهم والاستنباط والتطبيق بالنسبة لأسلافنا وبالنسبة لنا، فكل ما حواه هذا التراث بالنسبة لعلاقات الحاكم والمحكوم، أو الرجل والمرأة، أو الآباء والأبناء مثلا مسلَّم به واجب النفاذ جملة وتفصيلا: بالنسبة للأصول الثابتة قطعية الورود والدلالة فى وحى الله المعصوم، بل فى مفاهيم البشر لوحى الله واستنباطهم منه واستجابتهم لثقافة عصرهم وحاجات مجتمعاتهم، وهم يتفهمون هذه الأصول ويتفهمون واقعهم ويقدمون له فكرهم الناتج من محصلة الثوابت والمتغيرات معًا. وقد أوضحت ذلك بجلاء فى كتابى الذى صدر من أكثر من ربع قرن بعنوان «الفكر الإسلامى والتطور».

يمكن إبراز الدور أو الأدوار المنوطة بالحركة الإسلامية المعاصرة للإسلام فى تحريك الواقع فى المجتمعات الإسلامية وترشيده وتغييره فى تقديرى فى المهام التالية:

١ ـ إيضاح البعد الإنسانى التطورى التاريخى فى نمو التراث الفكرى الإسلامى بعامة والفقه الإسلامى بخاصة، وتسليط الأضواء على عملية التراكم التراثى الحى وانتهائها إلى التوارث الركامى المتحجر الميت، والتمييز الساطع الناصع بين الثابت والمتغير، وبين الملزم وغير الملزم، وبين الوحى المعصوم بهدايته الدائمة والاجتهاد البشرى بنسبيته الحتمية القاصرة، وبذلك يتقرر ويرسخ الأساس الأيديولوجى والنفسى للتجديد والاجتهاد فى مجالات كالتربية والاقتصاد والفن وغيرها، وتلبية الحاجات المعاصرة من المصادر الثابتة، ومن ثم لا يتنكر المسلمون أى إبداع حضارى إيجابى، ولا يكون مثلهم الأعلى تكرار ما مضى من التاريخ منذ قرون!

٢ ـ تنمية العدة الفقهية الأساسية: وهى فهم «البشر» وقضاياهم ومحاولة التوصل إلى حلولها على هدى القرآن والسنة، لا التركيز على «المصادر» وكلماتها وعباراتها وتحليلها لغة وبيانًا ومنطقًا، وإنفاق الجهود الفردية والجماعية فى «بلاغيات» المصادر بدلاً من محاولة إدراك «سوسيولوجيا» الواقع من جهة وأعماق المصادر وحكمتها فى ترشيد هذا الواقع وعلاجه وتغييره إلى ما هو أفضل. ومن عدة الفقه الأساسية التى لا غنى عنها كذلك ترتيب الأولويات فى خطة الإصلاح الإسلامى، وفقهاؤنا الرواد قد ميزوا بين النصوص فى حجيتها وقوتها فى ذاتها وفى دلالتها وإلزامها من حيث تطبيقها، فهناك مراتب من حيث قطعية الورود والدلالة، ومراتب فى الإلزام بالنسبة لما هو قطعى الورود والدلالة وهل هو للإيجاب أو الندب، أو الإرشاد إذا كان أمرًا، وهل هو للتحريم أو الكراهة إذا كان نهيًا ـ، وأوجبوا تقدير الضرورة والحاجة بالنسبة للمحظور، واستجاب فقهاء «للمصلحة» المرسلة المتغيرة واعتبروها فى فقههم، واعتبر فقهاء آخرون «عموم البلوى». . وصارت هذه المصطلحات فى أصول الفقه تاريخًا عتيقًا لا ينتفع منه، بل صار «أصول الفقه» نفسه علمًا نظريًا لا حياة له فى واقعنا الفقهى، كما صار «تاريخ الفقه» أيضًا دراسة نظرية قد توجه فقط لإثبات عبقرية السلف أو التعصب لمذهب، وقد لا توجه لشىء ما على الإطلاق.

والحركات الإسلامية طبعًا ليست معاهد أكاديمية، ولكنها تستطيع - بل هى التى تستطيع وحدها - تهيئة «المناخ» للتعامل مع تراثنا الفكرى والفقهى فى هذا الضوء، وللشروع فوراً فى التجديد والاجتهاد مع الحدب والحنان خلال هذه «الولادة» ومع «الوالد» فى معاناته و«الوليد» فى إهابه الغض. وقد استطاعت الحركة الإسلامية المعاصرة مثلاً تهيئة المناخ لمحاولة إقامة «دولة إسلامية» تطبق شريعة الإسلام فى وجه نزعة علمانية عاتية، حتى انتهت المؤسسات التعليمية والقانونية والسياسية والقضائية إلى أن تتقبل هذا الاتجاه، ثم تحاول أن تسير فيه.

٣ - إبراز أهمية «الحرية» و«كرامة الإنسان» وحقوقه الأساسية الثابتة فى رسالة الله الخالدة، التى ما جاءت إلا لتحقيق صالح الإنسان ورقيه المادى والمعنوى، فالله غنى عن العالمين، ولا تزيد ملكه طاعة، ولا تنقص منه معصية. فقد انتقل المسلمون مع الحركات الإسلامية المعاصرة من فهم الإسلام على أنه صلاة وصيام وشعائر فحسب، إلى فهم الإسلام على أنه بضع عقوبات وحظر للربا فحسب، وكلا الفهمين يمثل قصوراً وتحديداً وانحصاراً وانحساراً عن حقيقة رسالة الله الشاملة وحقيقة الإنسان فى جوهره الفريد وطاقاته المتعددة المبدعة الهائلة. وهذا التقديم والتصحيح أساسى للعرض الأيديولوجى المقنع للإسلام فى عالمنا المعاصر.

٤ - الانفتاح على جماهير البشر داخل بلاد المسلمين، وعلى جماهير البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأفكارهم فى العالم المعاصر، بحيث يكون الإسلام جزءاً لا يتجزأ من الإنسانية المعاصرة والحضارة المعاصرة، وبحيث يعتاد المسلمون النظر إلى أنفسهم باعتبارهم عاملاً فعالاً فى الواقع العالمى، تقوم علاقتهم معه على الحوار الفكرى والعملى، وعلى الأخذ والعطاء، لا على الفرض والإملاء، رغم أنهم يمثلون الحكمة الإلهية العليا التى لا تقبل نداً ولا شريكا، أو الانطواء والانزواء نتيجة للاستعلاء نفسه. فالحكمة الإلهية نزلت إلى الناس من خلال وسائط بشرية تجاوبت مع الناس وأحسنت التعامل معهم سواء أقبلوا عليها أم انصرفوا عنها، وتتابعت الأجيال المسلمة تتعامل مع العالم المعاصر حتى تأثر كثيرون «بالبشر» المسلمين فى سلوكهم وعلاقاتهم الإنسانية فأسلموا

حيثما لا تصل «الكلمة» أحيانًا كثيرة إلى نفس التأثير عرضًا وعمقًا، فليس الناس دائمًا مفكرين متعمقين، ولكنهم دائمًا وجميعًا بشر حساسون متفاعلون يتأثرون بالعلاقات والسلوك والمواقف الإنسانية.

٥ ـ تحتاج الحركة الإسلامية المعاصرة إلى تعزيز الحرية الفكرية فى داخلها، وتقبل آراء الغير من خارجها، واعتبار الحوار البناء الذى أكده الإسلام قوام الحياة، واعتبار الشورى الحقيقية الفعالة ـ بمعنى المشاركة فى صنع السياسة والقرار والاختيار الحر المسؤول للقائمين على ذلك ـ أساسًا جوهريًا لكل جماعة مسلمة حتى تكون ولاية الأمر ويكون ولاة الأمر بحق «من الجماعة» كما عبر القرآن ﴿وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النسا: ٥٩]، وتكون «الشورى» قرينة العقيدة والصلاة، والإنفاق فى مقومات الجماعة المنتمية للإسلام كما ذكر القرآن. وليس من المقبول أن تدعو جماعة إلى أن تحترم الدولة حرية الفرد والجماعة، بينما لا تحترم هى حرية الفرد أو حرية الجماعة الأخرى. ويعين على ترسيخ الحرية الفكرية والحوار البناء والشورى الفعالة فى الحركات الإسلامية المعاصرة أن تجد فى التربية الأيديولوجية الإيجابية لأفرادها، ولا تقنع فحسب بالتربية الروحية أو الخلقية، أو تقنع بالتربية الأيديولوجية المتجمدة فى قوالب الماضى والمنزوية عن واقعنا المعاصر، فلا يهرب أبناء تلك الحركات إلى التاريخ ليعيشوا فى عالم موهوم متخيل، وإنما يأخذون من الماضى رصيد الثقة بالقدرة على التغيير المتلائم مع حاجات العصر، ويدرسون عملية «التغيير» فى تطور التاريخ وفى الواقع المعاصر، ويستعينون بالعلوم التى تدرس هذا التغيير وتحاول أن تقننه، كما ينفتحون على الواقع الأيديولوجى والحركى المعاصر ليعرفوا أين يقفون منه وينتفعون به، وكيف يخططون لمسيرتهم فى ضوء المتجددات والمتغيرات. وهكذا يتحول الهيكل التنظيمى القائم على «الانتخاب» إلى حقيقة الاختيار الحر والنقد البناء، وإلى تقدير اختلاف الرأى مع ضمان القنوات الشرعية للتعبير عن الآراء المختلفة فى حرية، وضمان الوسائل للاستفادة من الآراء المتعددة. كذلك تكون الأدوات الإعلامية للحركة صورة لهذا التعمق الفكرى والأمانة والثراء، فقد حرصت الحركات الإسلامية المعاصرة على أن تكون لها منشوراتها الدورية وغير

الدورية، ولكنها كثيراً ما تركز على «سطحيات» و«حماسيات» بدعوى التجميع وعدم التفريق، وكثيراً ما تكون الأدوات الإعلامية ـ والجماعة كلها أحياناً ـ فى أيدى قلة مسيطرة إن لم يكن فرداً واحداً، وبذلك يكون التنظيم الشورى شكلاً، وتكون الأدوات الإعلامية منبراً محتكراً يردد ويكرر نغمة وحيدة رتيبة.

أما سلبيات الحركات الإسلامية المعاصرة، فأبرزها فى مجال الفكر: افتقاد التجديد والاجتهاد والانفتاح على جموع المسلمين العريضة وواقعهم وعلى العالم الواسع المعاصر بثقافاته وممارساته، وافتقاد الحوار الجاد البناء مع النفس ومع الغير، وفى مجال التنظيم: غلبة الطاعة للقيادة على الشورى فى حقيقتها وجوهرها وغلبة الولاء للتنظيم المعين والتقوقع فيه عن النظر للحركة الإسلامية فى مجموعها وللشعوب وللإنسانية ككل، وفى مجال التخطيط: الانطواء على النفس، وتجاهل القاعدة العريضة فى جماهير المسلمين وفى شعوب العالم، وهكذا تكون الحركة الإسلامية، وكأنها لفئة معينة من المسلمين لا للمسلمين جميعهم، ولا تخاطب العالم الذى تقاربت مصالحه وتوثقت أدوات الاتصال فيه، ويحتاج المسلمون إلى إسماعه صوت شعوبهم، وصوت دعوتهم، فى حين ينعزلون عنه ويستعلون عليه.

وتحتاج الحركات الإسلامية إلى أن تقترن خطط العمل الطويل المدى بخطط العمل المتوسط والقصير المدى، فلا بد أن تكون لها دراساتها وخططها بالنسبة لعلاج الواقع القائم ـ سياسيّا كان، أو اجتماعيّا، أو اقتصاديّا، فلا تلوح دائمًا بالإسلام فى عبارات مبهمة، ولا تقصر حلولها وتؤجلها إلى حين غلبة الإسلام أو الإسلاميين، وقبضهم على ناصية الأمور، بل لا بد من إسهام فى الدراسة وتقدير الحلول الممكنة للواقع السياسى، والاجتماعى، والاقتصادى، والاقتراحات المحددة للإصلاح السياسى، وكفالة الحقوق والحريات، وضمان العدالة الاجتماعية، وتوسيع نطاق التعليم وزيادة كفاءته وتحقيق النمو الاقتصادى فى الواقع القائم، فالعاقل هو الذى يعرف خير الشرين لا الذى يعرف فقط الخير من الشر ـ كما تشير إلى ذلك كلمة هادية منسوبة لعمر بن الخطاب. كذلك لا بد للحركة الإسلامية المعاصرة فى أى صورة تنظيمية ممكنة من

مشروعات تعليمية أو صحية، أو اجتماعية، أو اقتصادية تكون حقلاً تدريبيّا للمسلمين، ومجالاً للإفادة من الخبرات القائمة فى تلك المجالات والتنافس معها فى الخير، وعونًا على إدراك حقيقة الواقع الاجتماعى الذى تعمل فيه الحركة، ووسيلة عملية لتقديم دعوة الإسلام الإصلاحية إلى الجماهير العريضة وتعريفها بالحركة الإسلامية القائمة بين ظهرانيها.

وتحتاج الحركات الإسلامية المعاصرة إلى صحافة وإعلام أكثر ثراء وتنوعًا وجاذبية، بحيث تستفيد أدواتها الإعلامية من الوسائل التكنولوجية والقوالب الفنية المستحدثة. وما زالت مجالات كالقصة والمسرح وأدب الطفل والفنون التشكيلية والتعبيرة ـ بل وحتى الشعر والغناء ـ فى حاجة إلى حسم أيديولوجى ينبنى عليه ريادة وابتكار وعطاء، ولو كانت مجرد بداية واستهلال.

أعتقد أن على الحركة الإسلامية أن تكون لها خططها طويلة المدى وخططها قصيرة ومتوسطة المدى بالنسبة لإصلاح الواقع السياسى، وأن تستفيد من حصيلة الخبرات الإنسانية فى مجال التطور السياسى، فهى لا تعمل فى فراغ، وتاريخ التطور البرلمانى فى الشعوب المختلفة ـ بما فيها الشعوب الإسلامية ـ وثمرة تجاربه بسلبياتها وإيجابياتها ينبغى دراسته بجد وتعمق، كما أن تاريخ الحركات الثورية الشعبية قد عكفت على تحليله عقول ذكية وأقلام بارعة، ولا ينبغى أن تغيب حصيلة ذلك كله عن الإسلاميين ليبدءوا المناقشة أو المحاولة والخطأ: هل الإصلاح أو التغيير الجذرى، هل الوسائل الشعبية السلمية أو العنف.. إلخ، وحتى الصدام إذا تحتم ينبغى دراسته بعمق: متى يكون محتومًا، ومتى يكون منتجًا يؤدى إلى ما هو أفضل، أو إلى ما هو أسوأ.. وهكذا.

ولا بد من محاولة إقناع جاد مخلص أمين للقاعدة الإسلامية وللنظام الحاكم، بأن الإسلام تحقيق للعدل وللنظام والاستقرار وللتطور الصحى السليم إلى حياة أفضل معًا، وهو لا يهيج المظلوم ويطلق قواه الثورية العدمية فى فوضى ودون هدف، كما لا يروج للأمر الواقع والنظام القائم لمجرد أنه واقع وقائم وقابض على السلطة «وخير من الفتنة»! أن التوازن بين «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر»، و«اتقاء الفتنة» ينبغى أن يتضح فى أذهان الإسلاميين أنفسهم،

والتخطيط السياسى ينبغى أن يقوم على علم بالواقع النفسى الاجتماعى للحاكم والمحكوم، وعلى علم بالقوى الاجتماعية السياسية الداخلية والعالمية، وعلى علم بالأدوات السياسية الفعالة المتعددة من إعلام وتحريك للجماهير العريضة وإعداد للكوادر وتغلغل إلى الأوساط القائمة بتوجيه الأمور من التكنوقراطيين والبيروقراطيين، إذ لهم أهميتهم القصوى فى بناء الدولة وتسييرها، ومحاولة الوصول إلى ولاة الأمور وصناع القرار السياسى فى طبقاتهم العليا ـ إلى عقولهم وقلوبهم والعمل على كسب ثقة من أمكن منهم. إن العلم بكل هذا وممارسته ضرورى، قبل أن تلهب الجماهير بسياط «حتمية الثورة»، التى أخذت تتعانق مع «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر»، و«الجهاد» فى سبيل الله والمستضعفين! وليس من المعقول أن يقدم الناس أموالهم وأرواحهم ويتعرفوا على تجار السلاح ويتدربوا عليه ويحاولوا استيعاب وسائل العنف الثورى قبل استيعاب وسائل الإعلام والعمل السياسى الجماهيرى ـ بما فيه من احتمالات التصعيد الشعبى العلنى المفتوح من تظاهر وإضراب وحركات طلابية وعمالية لا تصل إلى النسف والاغتيال! ويحتاج هذا الأمر إلى تأصيل تفكيرى عام وإلى تخطيط عملى فى ضوء ظروف الواقع فى الزمان والمكان، ولا يغنى فى ذلك الإجمال والتعميم. على أنه ينبغى اجتثاث جذور الفكر الانقلابى عمومًا، الذى يعتقد أن إزاحة أفراد أو فرض أفراد بالقوة من أعلى يكفى لإقامة نظام إسلامى ما دام الشعب مسلمًا بصفة عامة مهما كانت حقيقة فهم الإسلام والعمل به، فمثل هذا التصور الانقلابى يتعارض مع الإسلام، بل حتى مع مفهوم الثورة الجماهيرية العريضة ذات الأهداف الشاملة فى التغيير الجذرى.

«وعلى دعاة الإسلام أن يؤكدوا أن هدفهم هو أن يتحول نهج الحكم فى مقاصده ووسائله إلى اتباع تعاليم الإسلام لا أن يغيروا أشخاص الحاكمين، وأنهم لا يطمعون فى سلطة، وإنما يبذلون وسعهم لإيضاح حقيقة حكم الإسلام اعتقادًا، أو فكرًا، أو تشريعًا، أو سلوكًا وجمع القلوب والعقول والجهود عليه، وأن كل مؤمن بالإسلام وتحكيم شريعته عامل على ذلك هو أخوهم الذى تجمعهم به عروة الإيمان الوثقى التى لا انفصام لها، وأن الحاكم والمحكوم عليهما واجب الانتفاع بهداية الله وتبين خير السبل لتحقيق ذلك.

«كذلك فإن على دعاة الإسلام أن يوقنوا أن التحول الديمقراطى الصادق الجاد مما يفسح المجال ويعزز الجهود للدعوة إلى الإسلام والعمل على تحكيم شريعته ولا يتناقض معهما، وعليهم أن يتبينوا ويثبتوا فى جلاء أن شريعة الإسلام فى أسسها ومبادئها ضمان لحقوق الإنسان، وحشد لطاقات الأفراد المعنوية والعقلية والمادية، ولطاقات المجتمع والدولة فى سبيل حماية هذه الحقوق. ومن ثم يكون عليهم أن يرحبوا بكل خطوة مخلصة جادة نحو الديمقراطية وأن يؤيدوا كل مساع إليها وإن لم يؤكد التزامه المباشر القاطع بإقامة الدولة الإسلامية أو تحكيم الشريعة، فالتدرج نحو الوصول إلى الهدف والاتفاق على خطوات مرحلية أمر معروف فى منطق العقل ومسيرة المجتمع ورصيد التاريخ، فضلاً عن إقرار مبادئ الإسلام وتاريخه لمثل هذا التدرج. ولا يعنى هذا بحال التخلى عن النقد الموضوعى البناء والتضحية المخلصة فى أمر معين ـ فهذا طبعًا يختلف عن الرفض لمبادئ القرار، وليس التزامًا صريحًا بتطبيق شريعة الإسلام جملة وتفصيلاً ومضمونًا.

أما محاولة إقامة الحركة الإسلامية المعاصرة كجبهة متآزرة، وفتح قنوات التشاور والتعاون بين تنظيماتها المتعددة، ومع غيرها من التنظيمات والشخصيات التى يمكن اجتماعها مع ممثلى الحركة الإسلامية بحكم وحدة الأهداف النهائية أو المرحلية، فأمر لا بد من الجد فى إقناع تنظيمات الحركة الإسلامية المتعددة نفسها به، ويمكن أن يبدأ بجبهة للإسلاميين على نطاق غير محلى، ثم جبهة للإسلاميين مع غيرهم فى نطاق محلى، فقد يكونون أدرى بمن هم فى بلدهم وأقدر على الحكم عليهم، وبذلك نتوقى الاتهامات والتناقضات التى تدمر الجبهة وتجعلها تولد ميتة. ولابد من الصبر وطول النفس والحكمة والحنكة فى إقناع الإسلاميين بذلك، فهم لم يعتادوا إلا «التفكير الواحدى» لا التعددى حتى داخل التنظيم الواحد، وفى تاريخنا الحزبى والحركى القومى والإسلامى ما يؤكد ذلك.

وأعتقد أنه يمكن مع وضوح الرؤية والصبر قيام «هيئة شورية» على نطاق عالمى، تجتمع سنويّا أو مرتين فى العام، وتمثل فيه الجماعات الإسلامية التى تقبل العضوية، كما ينضم لعضويتها الأفراد القابلون المقبولون للمشاركة، ويكون

هؤلاء أول الأمر فى صورة «مؤسسين» ثم يضمون إليهم من يرون من تنظيمات أو أفراد بأكثر من فرد فى الاجتماع مع تحديد حد أقصى، على أن يكون لها صوت واحد عند التصويت. أما الأفراد من أعضاء تلك الهيئة فيكون تصويتهم فرديّا بطبيعة الحال، ويذكر عدد أصوات الأفراد على حدة وأصوات التنظيمات المنضمة على حدة. وتصدر الهيئة «توصيات» لا قرارات ملزمة، وتصدر هذه التوصيات بالأغلبية مع بيان رأى أو آراء الأقلية. ويمكن أن تتفرع عن الهيئة لجان متخصصة دائمة (أيديولوجية وتنظيمية لائحية، سياسية، اقتصادية، تعليمية، إعلامية.. إلخ) أو مؤقتة لبحث مسائل مهمة معينة. كما يمكن أن يكون للهيئة أمانة عامة لها موظفوها الدائمون، وأن يكون لها مجلس تنفيذى إن رؤى ذلك. وليس لهذه الهيئة أية صلاحيات إدارية بالنسبة للتنظيميات المنضمة إليها. ويجوز أن تنظم ندوات علمية مقفلة أو مفتوحة وتمويل مثل هذه الهيئة ليس باليسير، وعليها أن تعتمد على التمويل الذاتى من أعضائها تنظيمات وأفرادًا بصفة أساسية، ويمكن أن تقبل الهبات والتبرعات على أن يتقرر القبول بالإجماع.

* * *